دورة الثانية للمؤتمر العام السابع

رّم كافة الأعمال المعادية للوحدة

الحوار بين القوى السياسية الطريق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة

الحياة السياسية والتنظيمية للمرحلة القادمة، بما يسهم في استكمال إنجاز البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.

٢- يشيد المؤتمر العام السابع بنجاح انعقاد الاجتماعات الدورية للجان الدائمة المحلية بأمانة العاصمة والمحافظات، والدورات الاعتيادية لمؤتمرات فروع الدوائر والمديريات، وما اتسمت به من نقاشات مثمرة، ومشاركات فاعلة، وما خرجت به من نتائج مفيدة، انعكست إيجاباً على أداء التنظيم، وعلاقته الوطيدة بالجماهير..

٣- يؤكد المؤتمر العام على تعزيز اللامركزية التنظيمية، والعمل على تجاوز الأساليب البيروقراطية في العمل التنظيمي، ويطالب تكوينات المؤتمر المختلفة بالوقوف الجاد أمام هذه المسألة، والتخلص من الاتكالية، استشعاراً للمسؤولية الوطنية والتنظيمية الجسيمة التي تقع على كاهل المؤتمر، واستكمال تشكيل لائحة الهيئات الاستشارية الخاصة بإنشاء وتسيير فروع مجالس التنسيق في نطاق أمانة العاصمة والمحافظات والدوائر والمديريات، وفقاً لتوجيهات الأمانة العامة.

٤- يوصي المؤتمر العام بإعادة هيكلة الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام مع وضع المعايير الموضوعية في اختيار وتعيين رؤساء الدوائر ونوابهم وكافة كوادر الأمانة العامة مع إجراء تقييم شامل للكوادر الحالية من حيث المؤهل والخبرة والكفاءة وتوزيعهم حسب اختصاصاتهم.

٥- يوصي المؤتمر العام الفروع واللجان الدائمة المحلية بأمانة العاصمة والمحافظات بتوطيد علاقاتها مع الجماهير ومنظمات المجتمع المدني، والمشاركة الفاعلة في الأنشطة والفعاليات المختلفة، وتبني إقامة الندوات والمهرجانات، وورش العمل لمناقشة مشكلات وقضايا المواطنين، والعمل على رفع المقترحات الهادفة إلى معالجتها.

٦- يؤكد المؤتمر العام على أهمية انتظام الاجتماعات الدورية للهيئات والتكوينات القيادية والقاعدية، ويوصي برفع مستوى الانضباط والالتزام التنظيمي، ورفع مستوى المبادرة الذاتية على مستوى الأعضاء والجماعات التنظيمية؛ بما يعزز من فاعلية الحياة التنظيمية الداخلية.

٧- يوصي المؤتمر العام بتفعيل برامج التثقيف التنظيمي، والتدريب والتأهيل لأعضاء المؤتمر الشعبي العام بمختلف تكويناته داخلياً وخارجياً، وتعزيز دور معهد الميثاق في إعداد الدراسات والبحوث الفكرية والسياسية والتنظيمية وقياسات الرأي العام، وتوفير المتطلبات والاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذه البرامج والخطط.

٨- يثمن المؤتمر العام دور المرأة في حياة شعبنا اليمني، ويؤكد على أهمية توسيع مشاركتها السياسية، وتعزيز حضورها في مواقع صنع القرار والحياة العامة، إيماناً منه بأنه لا بناء ولا تنمية ولا تحديث إلا بالارتقاء بدور المرأة وتعظيم مكانتها في المجتمع حاضراً ومستقبلاً.

٩- يشيد المؤتمر العام بالمشاركة الواسعة والفاعلة لتنظيمنا في النشاط الخارجي الذي شهد تطوراً ملحوظاً في الفترة ما بين انعقاد الدورتين، ويوصي بمواصلة الاهتمام بفروع المؤتمر الخارجية، وتزويدهم بالمتطلبات وبرؤى ومواقف المؤتمر حول القضايا والمستجدات المهمة أولاً بأول.

١٠- يوصي المؤتمر العام بتعزيز وتطوير العلاقات مع الأحزاب الشقيقة والصديقة ومنظمات المجتمع المدني داخلياً وخارجياً؛ لتبادل الخبرات والتجارب.

١١- يؤكد المؤتمر العام على أهمية الاستفادة من التقنيات الحديثة في إدارة العمل التنظيمي في التكوينات المختلفة والدوائر المتخصصة في الأمانة العامة، ويوصي بالتطوير الدائم لأساليب الإدارة الحديثة وتطوير الأداء لمواكبة التطورات ومعطيات الواقع.

١٢- العمل على استكمال بناء قاعدة المعلومات التنظيمية الإلكترونية، وتحديثها ومواكبة المتغيرات بما يخدم ويسهل الأداء والتواصل التنظيمي الرأسي والأفقي، والعمل على إصدار البطاقة التنظيمية الإلكترونية.

١٣- يؤكد المؤتمر العام على أهمية دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ودعمها ومساندتها بما يضمن نجاحها في أداء وظائفها ومهامها ومساهمتها الفاعلة في البناء التنموي الشامل باعتبارها شريكاً أساسياً للدولة في عملية التنمية.

١٤- يشيد المؤتمر العام بالنجاحات التي حققتها عدد من النقابات والاتحادات المهنية والإبداعية في عقد مؤتمراتها العامة، ويعرب المؤتمر العام عن تقديره للجهود التي تبذل لتوحيد الكيانات النقابية، ويوصي باتخاذ الإجراءات اللازمة والسياسات الصائبة المؤدية إلى قيام كيانات نقابية مهنية مستقلة وفاعلة وموحدة.

١٥- يوصي المؤتمر العام بتفعيل دور مجلس التنسيق لمنظمات المجتمع المدني، بما يمكن المنظمات المنضوية فيه من المشاركة في تبني قضايا المواطنين والوطن والإسهام الفاعل في معالجتها، ويؤكد المؤتمر العام على مواصلة تقديم الدعم والرعاية والاهتمام بالمنظمات المهنية والاتحادات والجمعيات الأهلية، وغيرها في إطار التوجه الداعم للارتقاء بدور منظمات المجتمع المدني في الحياة العامة.

١٦- يوصي المؤتمر العام بالعمل على تعزيز وتفعيل الشراكة بين قطاع المرأة ومؤسسات المجتمع المدني بهدف التنسيق في القضايا المرتبطة بأوضاع المرأة، وتطوير التشريعات والقوانين لتواكب المستجدات في الساحة اليمنية والاتفاقيات الدولية في ضوء الحقوق التي كفلها الدستور.

١٧- يوصي المؤتمر العام الأمانة العامة بدراسة إمكانية تضمين اعتماد البطاقة التنظيمية النوعية للمنتسبين من أعضاء المؤتمر في المنظمات الجماهيرية والإبداعية من اتحادات ونقابات وجمعيات ومؤسسات وأندية رياضية وثقافية في التعديلات المقترحة على النظام الداخلي لما لتلك البطاقة النوعية من أهمية في تأطير العناصر النوعية المتخصصة في المجالات المختلفة، بما يفعّل التواصل التنظيمي مع تلك الشرائح.

١٨- تعزيز دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مجال العمل الوطني المتكامل مع دور الحكومة، والقطاع الخاص، باعتباره أحد العوامل المساعدة في التغلب على كافة المعوقات، وبما يعزز ويرسخ من ثقافة المجتمع المدني.

١٩- يؤكد المؤتمر العام على الاهتمام بتوسيع المراكز الشبابية الصيفية، لتنمية قدرات الشباب ومهاراتهم وإبداعاتهم الثقافية والفنية، وتعزيز القيم النبيلة، تحقيقا لبناء جيل قادر على العطاء، مستوعباً واجباته نحو الوطن.

٢٠- يوصي المؤتمر العام بمواصلة الرعاية والتأهيل للاتحادات والأندية الرياضية والثقافية في عموم محافظات الجمهورية لتمكينها من أداء دورها المجتمعي بكفاءة واقتدار، كما يشدد المؤتمر العام على أهمية استكمال مشروع الرئيس الصالح الخاص بتعميم استخدام الحاسوب للشباب والطلاب.

٢١- يؤكد المؤتمر العام أن على الجهات الحكومية المختصة الاهتمام بشباب الريف، وإدراجهم ضمن الخطط والبرامج الهادفة إلى رعايتهم وتأهيلهم وتدريبهم وتنمية قدراتهم، وتقديم مزيد من الدعم للأنشطة والفعاليات الشبابية والحرص على تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالشباب والطفولة وتحقيق كامل أهدافها.

٢٢- تعزيز قيم ومبادئ الثورة والجمهورية والوحدة، وتعميق الولاء الوطني في وجدان الشباب وتحصينهم من الأفكار المتطرفة والتعصب المناطقي والولاءات الضيقة، وغرس قيم الوسطية والاعتدال والتسامح والمحبة، وتفعيل دورهم في المجتمع باعتبارهم نصف الحاضر وكل المستقبل.

تأكيد حرية الصحافة والرأي الآخر ورفض الخروج على الثوابت الوطنية

٢٣- يطالب المؤتمر العام قيادة المؤتمر الشعبي العام بتقديم الدعم الكافي للشباب واتحادهم، كي يستطيعوا القيام بالمهام الكبيرة الملقاة على عاتقهم، نحو غرس قيم المحبة والتسامح والإخاء، ونبذ الكراهية والبغضاء.

٢٤- يثمن المؤتمر الجهود التي بذلتها الدوائر النوعية المتخصصة ومعهد الميثاق للتدريب والدراسات والبحوث خلال الفترة ما بين دورتي انعقاد المؤتمر العام السابع.

٢٥- يوصي المؤتمر بإيلاء عملية التأهيل والتدريب لكوادره والمنتمين إليه الأهمية التي يستحقها من أجل إحداث نقلة تعليمية في الأداء التنظيمي وتعزيز المهارات وتطوير القدرات للتكوينات التنظيمية المختلفة، تماشياً مع متطلبات المرحلة، ووفق برامج متخصصة.

٢٦- كما يوصي المؤتمر باستكمال البناء والربط الهيكلي والمؤسسي للدائرة الانتخابية وفروعها في المحافظات والدوائر والمراكز.

ثالثاً: في مجال الإعلام والثقافة:

١- يشيد المؤتمر العام بوسائل إعلام المؤتمر الشعبي العام التي تقوم بأدوار وطنية وسياسية وفكرية، تتمثل في نشر الوعي، وتعميق مبدأ الولاء الوطني والتصدي للأفكار الظلامية والنزعات المتطرفة والمفاهيم المغلوطة، ويشدد المؤتمر العام على الاستمرار في التعاطي الهادف إلى تعرية العنف والإرهاب والتطرف والغلو، وفضح حملة الأمراض والنزعات الطائفية والمذهبية والمناطقية، ويؤكد على الاهتمام بتطوير المنظومة الإعلامية المؤتمرية، وتحديثها بما يواكب التطورات التكنولوجية، وبناء القدرات والمهارات، ورفع مستوى الأداء المهني والمؤسسي، وتوفير المتطلبات اللازمة بما من شأنه تعزيز الرسالة الإعلامية التنظيمية والوطنية.

٢- يؤكد المؤتمر على الاهتمام بالإعلام المقروء و المسموع والمرئي.. باعتباره وسيلة وأداة رئيسية مهمة للنهوض بالتنمية وتلبية حاجات ومتطلبات وآمال وطموحات المجتمع، ومعبرا عن قضاياه وهمومه ومشكلاته، وتهيئته للقيام بتلك الرسالة النبيلة بما يرفع من مستوى الوعي الجماهيري، والتفاعل والمشاركة الشعبية في التنمية الشاملة، ويوصي بأهمية توحيد المصطلحات السياسية في مختلف وسائل الإعلام الرسمية، وأن تكون مفردات الخطاب الإعلامي نابعة ومحاكية لهموم وتطلعات الجماهير، ومعبرة عنها.

٣- يوصي المؤتمر الحكومة والسلطات الدستورية بإعطاء عناية خاصة للصحافة الوطنية والاهتمام بتطويرها ومؤسسة الصحافة الأهلية والخاصة لتكون قادرة على أداء وظيفتها العظيمة كسلطة رابعة ويعبر عن حرصه الشديد على صيانة حرية التعبير والصحافة ذلكم الوجه المشرق للحياة الديمقراطية في بلادنا، ويؤكد على أهمية التصدي القانوني وعبر السلطة القضائية لكل أشكال الانحراف في العمل الصحفي والخروج على الدستور والقانون من خلال ارتكاب جرائم النشر ضد الوحدة الوطنية والمصلحة العليا للوطن وبث روح الحقد والكراهية ومواجهة ذلك عبر السلطة القضائية صاحبة الاختصاص حسب القانون والدعوة لتطوير كافة وسائل الإعلام ودعم الصحافة الحرة المسئولة مادياً وتقنياً بما يمكنها من أداء رسالتها الوطنية.

٤- يثمن المؤتمر العام توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية للحكومة بإعداد مشروع قانون يسمح بإنشاء قنوات تلفزيونية وإذاعية خاصة للأفراد والمؤسسات، ويعتبر هذه التوجيهات نقلة نوعية لتطوير أداء الإعلام الوطني بشكل عام بما يرسخ ثقافة الديمقراطية والحوار والرأي والرأي الآخر، وفق الضوابط القانونية، والالتزام بالثوابت الوطنية.

٥- تعميق ثقافة الحوار الديمقراطي في المجتمع على مختلف المستويات باعتباره النهج الصحيح الذي يكفل حرية التعبير لكافة الأطراف دون اللجوء إلى تشويه وتجريح وتشهير المخالفين في الرأي، والنظر إلى أن الرأي الآخر ظاهرة طبيعية طالما كان الاختلاف في إطاره الشرعي وحدوده الموضوعية، وصادراً عن حسن النوايا، وسلامة المقاصد، وشرف الغاية.

٦- يتطلع المؤتمر من كافة المفكرين والمبدعين والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الدراسات والبحوث كلٌ في مجال تخصصه إلى الإسهام الفاعل في التشخيص الدقيق، للتحديات التي تواجه الوطن واستلهام الطاقات وشحذ الهمم للتفاعل مع قضايا الوطن وطموحاته، وتوجيه البحث العلمي لخدمة قضايا المجتمع والتنمية.

٧- يؤكد المؤتمر العام على أهمية إجراء مراجعة المنظومة التربوية والثقافية والفكرية والإعلامية بما يعزز دورها في تكريس ثقافة العصر، وترسيخ العلم والمعرفة، وتعميق قيم الاعتدال والوسطية ونشر ثقافة المحبة والسلم الاجتماعي وترسيخ روح الولاء والانتماء الوطني وخاصة في نفوس الشباب والنشء، وتعزيز قيم المواطنة لتجاوز رواسب وأمراض التخلف والعصبية بكل أنواعها.

٨- دعوة قادة الرأي من السياسيين والمثقفين والاجتماعيين والعلماء إلى الاضطلاع بدورهم في تعميق قيم الولاء الوطني والاصطفاف حول ثوابت الأمة ومكتسباتها وتحجيم مساحة الخلاف، ودعم التجربة الديمقراطية، وتحصينها من الممارسات السلبية الضارة بمسيرة المجتمع ونهضته.

٩- يدعو المؤتمر العام الحكومة إلى تبنّي وتطوير استراتيجية جديدة للنشاط الثقافي بهدف تعزيز الهوية الوطنية، وإبراز العطاء الحضاري لليمن في الثقافة العربية الإسلامية بكل جوانبها العلمية والفقهية والتراثية، وتعزيز دور علماء اليمن وإبراز إسهاماتهم العلمية في شتى المجالات، وكذا في الفنون والعمارة الإسلامية وعقد المؤتمرات الدولية التي تبرز دور اليمن الحضاري في خدمة التراث العربي والإسلامي، بما يعزز ثقة الشباب في الدور الحضاري للوطن اليمني، ويبرز إبداعات الشباب ويفسح المجال للمفكرين والمبدعين لمعالجة مشكلات الواقع وتحدياته. واستشراف المستقبل من خلال الفنون والمسرح والشعر وغيرها. والاهتمام بنشر المخطوطات وصيانتها والتعريف بها والاستفادة من التقنيات الحديثة في هذه المجالات، وإتاحة الفرص للشباب المبدعين بتبنّي مواهبهم ونشر إبداعاتهم.

١٠- يطالب المؤتمر الحكومة بتوسيع النشاط السياحي، وإبراز ماتتميز به اليمن من آثار عريقة وخالدة ومتعددة في عصور مختلفة، مما يستوجب على الحكومة إعادة النظر في سياسة الترويج السياحي، وتبني سياسة جديدة تحقق طموحاتنا في نهضة سياحية جاذبة.

١١- يؤكد المؤتمر على الاهتمام بمجال الوعظ والإرشاد في تنوير المجتمع وخاصة فئة الشباب بالمفاهيم الصحيحة لديننا الإسلامي الحنيف، وتوعيتهم بالقضايا المعاصرة، وغرس قيم الانتماء والولاء والفهم الصحيح لتاريخهم، وتوعيتهم بالإنجازات العظيمة والمكاسب الوطنية السياسية والاقتصادية التي تحققت على أرض الوطن منذ قيام الثورة، ووضع استراتيجيات وخطط وبرامج حكومية وتنظيمية تراعي مايلي:

أ- رفع كفاءة الدعاة والوعاظ والمرشدين وتأهيلهم لربط المعارف الدينية بالواقع المعيشي، وتحسين أساليب الدعوة على أسس تربوية وعلمية وثقافية مناسبة.

ب- التركيز في مجال الوعظ والإرشاد على المشكلات والتحديات المعاصرة بما يتفق مع النهج الوطني الديمقراطي الملتزم بالشريعة الإسلامية السمحاء بعيدا عن التشدد والتطرف والغلو والتعصب.

جـ- التأكيد على الوسطية والاعتدال والتسامح والمحبة ونبذ الخلاف والجدل العقيم والتشرذم الفكري والتعصب المناطقي والمذهبي الذي لا يثمر إلا الشر.

١٢- يجدد المؤتمر العام أهمية الاستفادة من دور المرأة الوعظي والإرشادي في محاربة الغلو والتطرف والإرهاب، وزرع قيم المحبة والتسامح والإخاء التي أكد عليها ديننا الإسلامي الحنيف القائم على منهج الوسطية والاعتدال.

١٣- يوصي المؤتمر الحكومة بالعمل على إنشاء مراكز للتنمية الثقافية في عموم مديريات محافظات الجمهورية، ودعم وزارة الثقافة بموازنة مالية تشغيلية كافية لتسيير أعمال المراكز، وتنفيذ برامجها وخططها الثقافية، وزيادة المبالغ المالية المخصصة لجائزة رئيس الجمهورية للثقافة، كما يوصي الحكومة في هذا الصدد بالعمل على تشجيع إقامة المنتديات الثقافية والإعلامية في عموم محافظات ومديريات الجمهورية.

رابعاً: في المجال الاقتصادي والتنموي والخدمي:

١- يؤكد المؤتمر العام التزامه بالعمل المتواصل لإنجاز ما تبقى مما تضمنه البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس، ويعتبر ذلك من أولى مسئولياته ومرتكزاته، ويثمن الإنجازات الفعلية التي قامت بها الحكومة في هذا المجال، وجهودها ونجاحاتها في تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بين دورتي الانعقاد، ويدعو الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والفعاليات السياسية لتقديم تصوراتها بشأن تنفيذ البرنامج الرئاسي من منطلق الحرص على المشاركة المجتمعية في القضايا الرئيسية للوطن والتي يجب الالتفاف حولها وتضافر الجهود الوطنية نحو معالجة قضايا الحاضر والتطلع إلى المستقبل.

٢- يؤكد المؤتمر العام على مواصلة الحكومة المضي في الإصلاحات المالية و الإدارية، وفي هذا الصدد يؤكد المؤتمر على الآتي:

أ) مواصلة الجهود الهادفة إلى تحسين وتعزيز البيئة الاستثمارية،وتحسين مؤشرات أداء بيئة الأعمال، وحشد وتوجيه الموارد المحلية والخارجية وفقاً للأولويات، بالإضافة إلى المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي والحد من الاختلالات في الموازين الداخلية والخارجية للاقتصاد، وتطوير أساليب إعداد الموازنة وتنفيذها ومراجعتها وتقويمها.

ب) التأكيد على أهمية تعميق دور السياسة النقدية في الإصلاحات المالية والمصرفية وتوسيع دورها التنموي، وتفعيل دور الجهاز المصرفي في تنمية الوساطة المالية، وزيادة حجم ونوعية التمويل المتاح للأنشطة الاستثمارية، والاهتمام بمواصلة الانفتاح الاقتصادي.

ج) العمل على استكمال عناصر منظومة الحكم الرشيد بكافة مكوناتها وأبعادها المؤسسية والقانونية والإدارية والسياسية، والعمل على تجسيد مبدأ تدوير الوظيفة العامة والعمل على تبسيط الإجراءات وتعزيز البناء المؤسسي والتشريعي للأنشطة الاستثمارية، وحماية حقوق الملكية،وتحسين آليات تسجيل الأراضي والعقارات، ومعالجة قضايا المغتربين.

د) زيادة الاهتمام بكافة جوانب التنمية البشرية باعتبارها أحد أهم متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبما ينعكس في تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، من خلال الحد من المغالاة في الأسعار ومحاربة الاحتكار، ومكافحة الفقر والبطالة، وتوفير فرص عمل للشباب، وتوسيع برامج التخفيف من الفقر وتحسين مستوى الدخل، وخاصة في الريف.

مواصلة الاصلاحات المالية والإدارية لتحسين بيئة الاستثمار وتبسيط الإجراءات ورفع مستوى معيشة المواطنين

هـ) العمل على وضع وتنفيذ السياسات والمشاريع الهادفة إلى تطوير وتعظيم الدور التنموي للقطاعين الزراعي والسمكي في توسيع فرص الاستثمار وفرص العمل، ورفع مساهمتهما في تحقيق الأمن الغذائي.

و) تشجيع وتوسيع الاستثمار في مجال الصناعات التحويلية، وبما يرفع من درجة مساهمتها في عملية التنمية المؤدية إلى زيادة الإنتاج والدخل الوطني، وخلق فرص العمل، وتنويع الاقتصاد.

ز) العمل على التوسع في الاستكشافات النفطية في مختلف المناطق البرية والبحرية، وعلى زيادة إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال، وعلى وضع وتنفيذ الخطط الهادفة إلى الاستفادة من الثروات المعدنية المتنوعة التي تزخر بها بلادنا.

ح) التأكيد على أهمية مواصلة الجهود للاستفادة من الإمكانات والمقومات الطبيعية والتاريخية والثقافية المتسمة بالغنى والتنوع، وبما يمكن من تطوير اقتصاد سياحي مستديم.

ط) العمل على إصلاح قطاع الكهرباء، ورفع القدرة الكهربائية للشبكة الوطنية إلى ٥٠٠٠ ميجا وات، وتطوير شبكات التوزيع في المدن الرئيسية والثانوية، ومصادر الطاقة المتجددة شاملة الطاقة الحرارية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الغازية، وفقا لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس.

ي) التأكيد على وضع معالجات لمشاكل المياه والبيئة والصرف الصحي، وبما يكفل الحفاظ على المياه ووقف ما تتعرض له من هدر واستنزاف وسوء استخدام، وإيجاد مصادر متجددة للمياه.

ك) مواصلة الجهود لتطوير قطاع النقل البري والبحري والجوي لتمكينه من أداء دور ايجابي ومحفز للتنمية والاستثمار.

ل) التأكيد على تطوير تقنية المعلومات والاتصالات، باعتبارها شرطاً أساسياً لإحداث النقلة النوعية المنشودة في الاقتصاد اليمني باتجاه الاقتصاد المعرفي.

م) الإسراع في وضع البرامج التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي (٢٠٢٠م) والاستمرار في تطوير نظام السلطة المحلية إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات من خلال تعزيز اللامركزية والتنمية المحلية، وتطوير البناء المؤسسي والتشريعي للسلطة المحلية، والحد من فجوة التنمية بين الريف والحضر.

يتبع

المؤتمر يدعو إلى تطوير تجربة المجالس المحلية وصولاً إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات